مركز حمورابي

التحالف الأمريكي الياباني في عام 2024

التحالف الأمريكي الياباني في عام 2024

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

5 آيار **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

نحو تحالف متكامل – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – نيسان 2024

الرؤساء المشاركون
ريتشارد إل أرميتاج
جوزيف اس. ناي
المشاركون في مجموعة الدراسة
فيكتور د. تشا
زاك كوبر
ويندي كاتلر
ماثيو ب. جودمان
مايكل جي جرين
كريستوفر ب. جونستون
شيلا أ. سميث
نيكولاس سيتشيني
ترجمة
ا. م. د. سعد علي حسين التميمي

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	1
نحو تحالف متكامل	3
تعزيز التحالف الامني	4
توسيع الشراكات والتحالفات	5
تقوية التعاون الاقتصادي والتكنولوجي	7
الاستنتاج	10
نبذة عن المؤلفين	11
الملاحظات الختامية	13

مقدمة:

تواجه اليابان والولايات المتحدة اليوم بيئة دولية أكثر انقساما وتفككا من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد اعاد هجوم حماس على إسرائيل في تشرين الاول عام 2023 إشعال صراع كبير في الشرق الأوسط، بما في ذلك الهجمات على السفن في البحر الأحمر، وهناك مخاطر لاتساعه مع سعي إيران ووكلائها للاستفادة من العنف، وهز غزو روسيا لأوكرانيا النظام الدولي وأثار شبح انقسام العالم إلى كتل، وعملت الصين على تزويد روسيا بشريان حياة اقتصادي، وقدمت كوريا الشمالية الملايين من طلقات الذخيرة التي دعمت المجهود الحربي وساعدت موسكو على تجنب الهزيمة بل وربما تنتصر، في غياب المساعدات الدولية الإضافية لأوكرانيا.1

ومن جانبها، تتبع الصين أهداف رجعية عبر منطقة المحيط الهادئ الهندية وخارجها، وتتبنى أدوات الإكراه العسكري والسياسي والاقتصادي للضغط باتجاه المطالبات الإقليمية وتعزيز مصالحها، وقد اوقفت روسيا والصين إلى حد كبير التعاون مع الغرب، بما في ذلك في الأمم المتحدة حتى في المجالات التي وجدوا فيها سابقًا قضية مشتركة، مثل الجهود المبذولة لكبح السلوك الكوري الشمالي، وقد استفاد كيم جونغ أون من هذه الانقسامات في تطوير برامجه المتعلقة بقدراته النووية والصاروخية وأقام علاقة وثيقة مع فلاديمير بوتين، ومع وقوف موسكو وبكين الى جانبه فعلياً، فقد تخلى كيم عن أي ذريعة للتعامل مع الولايات المتحدة، وهو على وشك امتلاك قدرة نووية كاملة ، بدءاً من الأسلحة التكتيكية لاستخدامها في ساحة المعركة إلى الأسلحة الاستراتيجية التي يمكن أن تهدد بشكل موثوق الولايات المتحدة وحلفائها.2

وفي الوقت نفسه، تسعى كل من الولايات المتحدة واليابان إلى تحديد المنافسة الاستراتيجية مع الصين على نحو يؤدي إلى تجنب حرب باردة جديدة، فمن ناحية، اتبعت كل من الولايات المتحدة واليابان سياسات للدفاع عن المزايا التجارية والتكنولوجية في القطاعات الرئيسية ضد الممارسات الصينية المفترسة وغير العادلة، وفي عام 2022، أصدرت اليابان قوانين جديدة لتعزيز "الأمن الاقتصادي" من خلال الفحص المعزز للاستثمارات الواردة، والإعانات والحماية للمواد الحيوية،

ونظام براءات الاختراع السري الجديد للتكنولوجيات الحساسة.3

اما في الولايات المتحدة، فان واشنطن تتبع نهجا يمكن ان يوصف بانه "باحة صغيرة ذات سياج مرتفع" لحماية التكنولوجيات الحيوية - مما يحد من وصول بكين إلى التكنولوجيات المتقدمة وتعزيز تنويع سلسلة التوريد – وفي الوقت ذاته تسمح باستمرار التجارة مع الصين4، ولكن يظل حجم "باحة" التقنيات الحيوية وارتفاع "السياج" المحيط بها موضع نقاش سياسي ساخن، وفي الوقت الذي تستمر فيه بإدارة هذه المنافسة، فانه يتوجب على واشنطن وطوكيو الحفاظ على مساحة للتعاون مع الصين حول القضايا ذات الاهتمام المشترك والحفاظ على التبادل الاقتصادي الذي يعتبر أساسيا لازدهار العالم، وبهذا الصدد فإن بناء التعاون بشأن تغير المناخ له أهمية خاصة.

وفي هذه البيئة غير المؤكدة، لم يكن التحالف الأمريكي الياباني أكثر أهمية من أي وقت مضى، ولكن الشكوك حول مستقبل القيادة الأمريكية لم تكن أكثر عمقا من أي وقت مضى، وفي ظل إدارة بايدن، ركزت الولايات المتحدة على تعزيز التحالفات والشراكات، بما في ذلك رفع مستوى الرباعية، وإطلاق اوكوس AUKUS (وهي اتفاقية امنية ثلاثية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واستراليا لتطوير ونشر غواصات نووية تعمل بالطاقة النووية فضلا عن تعزيز الوجود العسكري الغربي في منطقة المحيط الهادئ – المترجم)، وتعزيز التعاون "الأصغر حجما" بين الحلفاء، وخاصة اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، وقد حققت هذه الاستراتيجية نجاحات ملحوظة، لكنها فشلت في دفع أجندة اقتصادية تلبي الطلب من أجل مشاركة أمريكية ذات مصداقية ودائمة، وخاصة في الساحة التجارية، ومستقبل الارتباط الأمريكي غير مؤكد، نظرا للحملة الرئاسية التي تتميز برؤى مختلفة جذريا لدور الولايات المتحدة في العالم وعلاقاتها مع الحلفاء، وبغض النظر عن المرشح الذي سيفوز، فإن المخاوف بشأن الانعزالية الأميركية والمصداقية سوف تستمر.

وبالتالي فإن أعباء القيادة العالمية والإقليمية سوف تقع بشكل أكبر على كاهل طوكيو في المستقبل القريب، ومن حسن الحظ أن اليابان في وضع جيد يسمح لها بالاضطلاع بهذا الدور، وكان رئيس الوزراء السابق آبي شينزو مهندس الاستراتيجية الدبلوماسية الطموحة المعروفة باسم منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة، وقد اعتنق خلفاؤه رؤيته بالكامل، وأعلن رئيس الوزراء كيشيدا فوميو عن المرحلة الثانية من هذه الاستراتيجية في مارس/آذار 2023، ولا تزال تتمتع بدعم سياسي واسع النطاق في اليابان5،

وقد استجابت اليابان لبيئة أمنية صعبة بتغيير غير مسبوق في السياسات، عبر خطط لمضاعفة الإنفاق الدفاعي تقريبًا بحلول عام 2027 وزيادة الإنفاق الدفاعي بحلول عام 2027، واكتساب قدرات جديدة من شأنها المساهمة في الردع في شرق آسيا، بما في ذلك الصواريخ الهجومية الدقيقة بعيدة المدى، وتحت قيادة كيشيدا، مارست اليابان دورًا رئيسيًا في دعم أوكرانيا وكانت قائدًا فعالًا لمجموعة الدول السبع في عام 2023، وعلى عكس العديد من الديمقراطيات الغربية، تجنبت اليابان أسوأ مظاهر الشعبوية والانعزالية، وبالتالي فإن دورها في دعم نظام دولي حر ومفتوح يرتكز على سيادة القانون أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى، ولكن بالنظر إلى المستقبل، فإن إلحاح البيئة الدولية سوف يتطلب المزيد من اليابان، ومن التحالف الأمريكي الياباني.

نحو تحالف متكامل:

في عام 2000، جمع المؤلفون الرئيسيون لهذا التقرير مجموعة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لوضع رؤية للتحالف الأمريكي الياباني قبل الانتخابات الرئاسية لتكون بمثابة خارطة طريق للعلاقة بغض النظر عن الحزب الذي فاز، وقد ساعد هذا التقرير في تشكيل نهج جورج دبليو بوش تجاه التحالف، ومنذ ذلك الحين، قامت هذه المجموعة بالبناء على هذا التقليد المتمثل في الشراكة بين الحزبين في العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان من خلال التقارير في الأعوام 2007 و2012 و2018 و2020 (6)، ويحوز هذا التحالف على دعم سياسي واسع لأن التحالف اليوم في واشنطن وطوكيو لم يكن موجوداً بالكامل قبل عام 2000، وقد كان حاسماً لنجاح تطوير العلاقة منذ ذلك الحين.

ولم يكن واضعو التقارير السابقة مجرد مشجعين للتحالف، بل كانوا ملتزمين بالصدق والصراحة بشأن التحديات المقبلة والحاجة إلى التحرك في واشنطن وطوكيو، ودعا التقرير الأول الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2000، إلى "تجديد الاهتمام بتحسين وتنشيط وإعادة تركيز التحالف الأمريكي الياباني" 7 ، وفي أحدث تقرير صدر عشية تنصيب الرئيس بايدن، دعا المؤلفون إلى تحالف أكثر مساواة وتوقع المزيد من اليابان.8

إن البيئة الاستراتيجية التي تواجهها الولايات المتحدة واليابان اليوم، والحاجة الملحة إلى العمل اللازم لمعالجتها، تتطلب دعوة أقوى للعمل، ومع شروع اليابان الآن في مسار استراتيجي طموح، يحث هذا التقرير واشنطن وطوكيو على اتخاذ الخطوة التالية:

التحرك نحو تحالف أكثر تكاملاً، من تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية إلى ربط المخاوف الاقتصادية والأمنية، بما في ذلك تنسيق السياسة الصناعية، وتعزيز سلاسل التوريد الآمنة.

ومن الناحية الأمنية، يتعين على واشنطن أن تدرك أن المسار الجديد الذي تسلكه اليابان يختلف جوهرياً عن الماضي، وأن التحالف الأكثر تكاملاً، بما في ذلك على مستوى القيادة، يمكن أن يشكل حلاً حيوياً لليابان، والمساهمة في الردع من خلال تمكين اتخاذ القرارات السريعة وتقليل العقد بين أنظمة البلدين، وعلى الجانب الاقتصادي، يتوجب على واشنطن وطوكيو أن تتعاونا في الأمور الحاسمة والتكنولوجيات وتعزيز أجندة قوية لدعم الأصدقاء، والعمل بشكل وثيق مع شركاء آخرين في آسيا وأوروبا، وعلاوة على ذلك، يتعين على الولايات المتحدة واليابان أن تعملا معًا لبناء آليات ثنائية ومتعددة الأطراف جديدة لدعم استراتيجية إزالة المخاطر الانتقائية مع الصين، كما يتعين على اليابان والولايات المتحدة الحفاظ على التعاون الوثيق على المستوى العالمي لدعم نظام دولي حر ومنفتح يرتكز على سيادة القانون.

تعزيز التحالف الأمني:

تمثل استراتيجية الدفاع الوطني اليابانية لعام 2022 فرصة للتحرك نحو تحالف أكثر عملية ومصداقية، وعلى الرغم من التعزيز الكبير الذي شهدته العلاقات الأمنية على مدى العقد الماضي، فإن قسماً كبيراً من بنية التحالف يظل متجذراً في عصر لم تكن فيه الولايات المتحدة تتوقع الكثير من اليابان كشريك استراتيجي، وفي الماضي كان من الممكن أن يكون التحالف فعّالاً من دون آليات رسمية للتنسيق العسكري، ولكن اليوم لا يمكن القيام بذلك، وتحالف اكثر تكاملا يستدعي تحديث هيكله القيادي، وتعميق التعاون الاستخباراتي، والعمل بنشاط على تعزيز التعاون في مجال صناعة الدفاع والتكنولوجيا ، ولتمكين هذه الخطوات التحويلية، ستحتاج اليابان إلى اعتماد ممارسات أقوى للأمن السيبراني ومواصلة تعزيز وتوسيع نظام التصاريح الأمنية الخاص بها.

* إعادة هيكلة قيادة التحالف والسيطرة عليه: يشكل إنشاء اليابان لقيادة العمليات المشتركة الجديدة (JOC) بحلول مارس/آذار 2025، للإشراف على العمليات المشتركة لقوات الدفاع الذاتي (SDF)، فرصة لتحديث هيكل قيادة التحالف (10)، ويتعين على الولايات المتحدة أن تعمل على ترقية القيادة الأمريكية من خلال إنشاء قيادة عمليات مشتركة دائمة متطورة تحت قيادة الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ،

مع طاقم عمل أكثر قوة وسلطة لتخطيط وإجراء التدريبات والعمليات الثنائية.
ومن الممكن أن تكون هذه القيادة عبارة عن قوة أمريكية متجددة في اليابان أو عنصر عملياتي مشترك جديد يتم إنشاؤه في اليابان، ومن الأهمية بمكان أن يركز المقر الجديد في المقام الأول على التحالف الثنائي وأن يكون بمثابة مركز متكامل لجميع شؤون التحالف للحكومة اليابانية، ولا ينبغي للقائد أن يكون مزدوجًا مع مسؤوليات قيادة الخدمة الأمريكية، ومع وجود هذا الهيكل الجديد، يجب على طوكيو وواشنطن إنشاء مكتب ثنائي مشترك للتخطيط والتنسيق لدعم العمليات العسكرية المنسقة بشكل وثيق مع الحفاظ على سلسلة قيادة منفصلة، وينبغي ان تكون قيادة العمليات المشتركة وقيادة العمليات الأمريكية في اليابان في موقع مشترك لضمان التنسيق السلس الى اقصى حد أثناء حالات الطوارئ.

* تعزيز العلاقة الاستخباراتية والأمن السيبراني: تظل العلاقة الاستخباراتية بمثابة حلقة ضعيفة في التحالف بين الولايات المتحدة واليابان، حيث لا يزال مجتمع الاستخبارات الياباني ـ على الرغم من الإصلاحات في السنوات الأخيرة ـ يعاني من التلاعب وغياب القدرة التحليلية الحقيقية لجميع المصادر، ويتعين على اليابان أن تنشئ منظمة تحليلية مركزية تابعة لأمانة مجلس الوزراء، ويعمل بها موظفون من مختلف أجهزة الاستخبارات مع إمكانية الوصول إلى جميع معلومات الأمن القومي التي تنتجها الحكومة اليابانية، وبالإضافة إلى ذلك ينبغي لليابان أن تعطي أولوية عالية لإصدار تشريعات لإنشاء نظام خاص بالأمن الاقتصادي وتعزيز الدفاعات السيبرانية اليابانية، بما في ذلك تعزيز المعلومات العامة والخاصة بشأن التهديدات السيبرانية، وتعتبر هذه الخطوات متطلبات مسبقة لتعميق التعاون الاستخباراتي والدفاعي في الحلف ويجب عدم تأخيرها، ولدعم هذا الجهد يتوجب على الولايات المتحدة أن تضع خريطة طريق واضحة للخطوات اللازمة لرفع مستوى علاقة تبادل المعلومات الاستخبارية إلى ما يعادل شراكة العيون الخمس (العيون الخمس مصطلح يشير الى تحالف استخباراتي يشمل كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا بموجب المعاهدة البريطانية الامريكية الصادرة عام 1943 والتي اختصت بمجال التعاون المشترك في استخبارات الاشارات، وتم ازاحة الستار عن اتفاقية العيون الخمس للتحالف الاستخباراتي بين الدول المذكورة عام 2010 – المترجم).

* إعطاء الأولوية للتعاون في مجال صناعة الدفاع والتكنولوجيا: لقد سلطت الحرب في أوكرانيا الضوء على أهمية القدرات الصناعية الدفاعية القوية للحلفاء، ويصب دعم صناعة الدفاع اليابانية المبتكرة في مصلحة الولايات المتحدة، كما أن تخفيف اليابان للقيود المفروضة على صادرات المعدات الدفاعية - رغم أنه لا يزال غير كاف - يمثل فرصة لتوسيع التعاون، وسوف يتطلب القيام بذلك إجراء تعديلات على العقليات على كلا الجانبين، ومن ذلك على سبيل المثال، يتوجب على القيادة في وزارة الدفاع الأمريكية إعطاء الأولوية للبرامج التعاونية مع اليابان، بدءًا من الإنتاج المرخص الموسع لخطوط الذخائر الحالية إلى التطوير المشترك للتقنيات والأنظمة الجديدة، وينبغي لها أيضًا تبسيط سياسات إصدار التكنولوجيا لتعكس التقدم الذي أحرزته اليابان في مجال أمن المعلومات، وبالإضافة إلى ذلك يتوجب على الولايات المتحدة دعم التعاون الياباني مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك المشاريع في إطار الركيزة الثانية من برنامج اوكوس (AUKUS)، ومن جانبها يتعين على اليابان أن تقاوم غريزة ملاحقة الحلول المحلية لمتطلبات الدفاع، والتي تعرض للخطر تسليم القدرات اللازمة لدعم الردع في الوقت المناسب، ومن اجل ان تكون قادرة على المنافسة، وفي نهاية المطاف توفير القدرات التي تحتاجها اليابان والولايات المتحدة، تحتاج الصناعة اليابانية إلى اطلاق قدراتها والتركيز بشكل شبه حصري على بناء قدرات الدفاع الوطني واللجوء الى السوق الدولية، بما في ذلك الشراكات مع شركات الدفاع الأجنبية.

توسيع الشراكات والتحالفات

ينبغي أن يقترن التكامل الأعمق للعلاقة بين الولايات المتحدة واليابان على المستوى الثنائي بالجهود المتسارعة لتحسين الاتصال مع الحلفاء الآخرين والشركاء ذوي التفكير المماثل - وخاصة أستراليا والفلبين وكوريا الجنوبية وتايوان، وعندما تكون هناك حاجة إليه وتتوافق المصالح، فلابد أن يكون للتحالف امتداد عالمي ــ وينبغي لليابان أن تمارس دوراً أكبر في معالجة الأزمة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المساعدة في حماية الشحن التجاري في البحر الأحمر، والعلاقة بين الولايات المتحدة واليابان متجذرة في القيم المشتركة والالتزام بالديمقراطية؛ وفي عالم تتعرض فيه الديمقراطية لضغوط عالمية، يتوجب على واشنطن وطوكيو العمل معًا لتعزيز المرونة الديمقراطية وسيادة القانون.

* تجسير التحالف بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الجنوبية: مع تحرك اليابان السريع لتوسيع قدراتها الدفاعية، بما في ذلك الضربات المضادة بعيدة المدى،

أصبحت الحاجة إلى نسيج ضام ورابط للتحالفات بين الولايات المتحدة واليابان والولايات المتحدة وجمهورية كوريا الجنوبية أكبر من أي وقت مضى، وبعد اجتماعات كامب ديفيد التي عقدت في أغسطس/اب 2023، سيتم وضع هياكل الحوار الثلاثي على المستوى الاستراتيجي، وينبغي على الحلفاء الآن التحرك لإقامة اتصالات رسمية على المستوى العملياتي، بما في ذلك تبادل ضباط الاتصال في القيادات المعنية، وإشراك المراقبين في التدريبات الثنائية، وإنشاء خلية ثلاثية للتخطيط للطوارئ، ولدعم هذه التغييرات، يتعين على اليابان وكوريا الجنوبية أن تتحركا بشكل هادف وسريع لتطبيع العلاقات الدفاعية الثنائية من خلال أول إعلان أمني مشترك على الإطلاق، ويمكن صياغة مثل هذا الإعلان على غرار الإعلان المشترك بين اليابان وأستراليا بشأن التعاون الأمني لعام 2007، والذي حدد مجالات واسعة ذات اهتمام مشترك وتعاون في إطار سياسي غير ملزم، وينبغي أن تكون هذه الإجراءات الحكومية مصحوبة بجهود لتعميق العلاقات بين الأفراد والمجتمع المدني في اليابان وكوريا الجنوبية.

* تفعيل التعاون الأمني بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا: قامت اليابان وأستراليا بتعزيز تعاونهما الدفاعي من خلال اتفاقية الوصول المتبادل وتعزيز التدريبات العسكرية اليابانية في شمال أستراليا، وتركيز أستراليا على الأسلحة الموجهة والضربة المواجهة توازي أهداف اليابان وتوفر فرصًا للإنتاج الدفاعي الفيدرالي والاستدامة الأمامية، وتوفر جغرافية أستراليا دفاعًا حاسمًا في العمق واتصالًا بالمحيط الهندي، وبينما تقوم الولايات المتحدة بتحديث قيادتها والسيطرة في اليابان والسياسات الصناعية الدفاعية، فانه ينبغي التركيز على تفعيل التعاون الأمني الثلاثي الجاري بالفعل.

* تعزيز التعاون مع الفلبين: إن قرارات حكومة ماركوس بالوقوف في وجه الإكراه الصيني في بحر الصين الجنوبي وإعادة بناء التحالف الأمريكي تمثل فرصة استراتيجية كبيرة لواشنطن وطوكيو، اللذين ينبغي لهما بذل كل ما في وسعهما لتعزيز ودعم تصرفات مانيلا، ولابد أن يظل إشراك مانيلا في المشاركة المصغرة أولوية قصوى، ويتعين على الولايات المتحدة واليابان التنسيق بشكل وثيق في تقديم المساعدة الأمنية، لتجنب الازدواجية وضمان قابلية التشغيل البيني، وينبغي على طوكيو إعطاء الأولوية لإبرام اتفاقية وصول متبادلة مع مانيلا.

* دعم صمود تايوان وتعميق الحوار الثلاثي مع تايبيه بهدوء: كانت الانتخابات الحرة والنزيهة التي جرت في تايوان في يناير/كانون الثاني 2024 مصدر إلهام للعالم، وتستحق حكومة (لاي) القادمة الدعم من واشنطن وطوكيو والديمقراطيات الأخرى، وفي إطار معايير سياسة "صين واحدة" التي تنتهجها الولايات المتحدة واليابان منذ فترة طويلة، يتعين على البلدين أن يدعما قدرة تايوان على مقاومة الإكراه العسكري والاقتصادي، وعلى وجه الخصوص، ينبغي لطوكيو أن تعمل على توسيع علاقاتها غير البارزة مع مؤسسة الأمن القومي التايوانية بما في ذلك المشاركة المنتظمة في بعض حوارات السياسة الأمنية المنتظمة التي تجريها واشنطن مع تايبيه، ويشكل غياب هذه الروابط اليوم نقطة ضعف بالغة الأهمية في الاستعداد لاحتمال حدوث حالة طوارئ في مضيق تايوان، وبالإضافة إلى ذلك ينبغي على واشنطن وطوكيو استكشاف السبل لمساعدة تايوان على تقوية البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك شبكات الاتصالات وإمدادات الطاقة وخطوط النقل.

* تعزيز التعاون في الشرق الأوسط: على الرغم من اعتماد اليابان الكبير على الممرات البحرية من الشرق الأوسط، إلا أن طوكيو كانت غائبة بشكل ملحوظ عن الرد الدولي على الهجمات الإرهابية على السفن التجارية في البحر الأحمر، وعبر الاستفادة من تسهيلات ومنشآت قوات الدفاع الذاتي في جيبوتي فانه ينبغي على جيبوتي واليابان أن تمارسا دوراً أكبر وأكثر وضوحاً في الدفاع عن الممرات البحرية التجارية، وتعتمد اليابان بشكل أكبر على الممرات البحرية من الشرق الأوسط مقارنة بالولايات المتحدة، وينبغي أن يعكس موقفها في المنطقة هذه الحقيقة.

* تعزيز القواعد الديمقراطية وسيادة القانون: تؤكد استراتيجية الأمن القومي اليابانية على أهمية المعايير الديمقراطية وسيادة القانون لتحقيق المصالح الوطنية لليابان، وقد سمح ضعف الحكم وضعف الشفافية والمساءلة للصين بالانخراط في الاستيلاء على النخبة، وبناء بنية تحتية مزدوجة الاستخدام للجيش، وتحويل وسائل الإعلام فقيرة التمويل ضد الولايات المتحدة وحلفائها في أجزاء مهمة استراتيجيا من منطقة المحيط الهادئ - الهندي، وتحد هذه الشروط نفسها من فرص الاستثمار من قبل الشركات الأمريكية واليابانية التي من شأنها تعزيز تدابير مكافحة الفساد وسيادة القانون، والعمل الأكثر أهمية هو مكافحة الفساد والتدخل الأجنبي والمعلومات المضللة في البلدان ذات الأهمية الاستراتيجية، وينبغي على الولايات المتحدة واليابان العمل بشكل وثيق من خلال المجموعة الرباعية ومجموعة الدول السبع ومع كوريا الجنوبية لتطوير استراتيجية وآلية تنسيق لتحقيق ذلك من خلال تعزيز المرونة

ومكافحة التضليل، وتعزيز سيادة القانون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمواجهة استراتيجيات الخيار المشترك التي تنتهجها بكين.

تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي:

في حين أن التعاون الاقتصادي منصوص عليه في المادة الثانية من المعاهدة الأمنية الثنائية بين الولايات المتحدة واليابان ، الا انه كان من الصعب تاريخياً تنفيذه، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الاحتكاك التجاري (11)، ومع ذلك قطع كلا البلدين شوطاً طويلاً في تحويل علاقتهما الاقتصادية من علاقة اختلاف إلى علاقة تعاون حقيقي، وفي الواقع هناك قضايا تتعلق بالأمن الاقتصادي والوطني - مثل حماية التقنيات الحيوية، وتعزيز مرونة سلسلة التوريد، والترويج لدعم الصداقة في القطاعات الاستراتيجية الرئيسية – هي من بين أهم القضايا على أجندة السياسة اليوم وينبغي أن تكون محور تركيز رئيسي للولايات المتحدة واليابان في السنوات المقبلة، خاصة وأن كلا البلدين يواصلان العمل على تطوير قواعدهما الاقتصادية المفضلة والقيم والمعايير في منطقة المحيط الهادئ - الهندي وخارجها.

* قيادة عملية مجموعة الدول السبع بشأن الأمن الاقتصادي: تستحق اليابان تقديرًا قويًا لقيادتها في اجتماع مجموعة الدول السبع لعام 2023 في هيروشيما، وخاصة نجاحها في رعاية "بيان قادة مجموعة السبع بشأن المرونة الاقتصادية والأمن الاقتصادي" (12)، وهذه الرؤية ضرورية وستتطلب قيادة مستمرة من قبل الولايات المتحدة واليابان للضغط على الأعضاء الآخرين في مجموعة الدول السبع لاتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز مرونة سلسلة التوريد، ومكافحة الإكراه الاقتصادي، وبناء بنية تحتية حيوية مرنة.

* التعاون في مكافحة القدرة المفرطة والاغراق لدى الصين : تعمل القدرة المفرطة الناجمة عن إعانات الدعم الضخمة وغيرها من أشكال المساعدات المالية، فضلاً عن عدم كفاية الطلب المحلي في الصين، على التعجيل بتدفق الصادرات الصينية إلى بقية العالم وتعريض الصناعات في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا للخطر، ومن خلال العمل مع شركاء ذوي تفكير مماثل، بما في ذلك مجموعة الدول السبع، ينبغي على الولايات المتحدة واليابان تنسيق الأساليب، وتطوير استجابات سياسية جماعية حيثما أمكن ذلك، ومن الممكن أن يشمل ذلك الاعتماد على أدوات التجارة التقليدية، مثل تدابير مكافحة الإغراق والدعم المالي، ولكن ينبغي أن يشمل أيضاً استخدام أساليب جديدة ومبتكرة لمعالجة هذا القلق المتزايد، وكخطوة أولى،

يتعين على الولايات المتحدة واليابان وأوروبا وكوريا الجنوبية أن تبدأ الحوار بشأن الاستجابات المنسقة للطاقة الفائضة في قطاع السيارات الكهربائية بالغ الأهمية، حيث أصبحت الصناعة الصينية بسرعة رائدة على مستوى العالم.(13)

* استكشاف نماذج جديدة لترتيبات التجارة الحرة: تأثر الإجماع في الولايات المتحدة على دعم السياسة التجارية الإيجابية وفتح السوق في كلا الجانبين ، مع ظهور علامات قليلة تشير إلى إعادة بنائه في أي وقت قريب، وعلى الرغم من أن مؤلفي هذا التقرير يؤيدون بقوة عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP)، الا إن مثل هذه الخطوة غير مرجحة في المستقبل المنظور، وكإجراء مؤقت يتعين على الولايات المتحدة واليابان استكشاف إمكانية تطويرنموذج جديد وتطلعي لاتفاقيات التجارة الحرة يتضمن بعض العناصر التقليدية ولكنه يذهب الى أبعد من ذلك لمعالجة القضايا الناشئة، مثل مرونة سلسلة التوريد، والإكراه الاقتصادي، والمناخ والتجارة، ومعايير التكنولوجيا المتقدمة ، وبوسع الحكومتين أيضاً أن تفكرا في متابعة الاتفاقيات القائمة والبناء عليها في قطاعات محددة، مثل السيارات الكهربائية، والبطاريات، وأشباه الموصلات، والمعادن بالغة الأهمية، ومن الممكن تعميق مثل هذه الاتفاقيات، التي تهدف إلى تعزيز سلاسل التوريد الآمنة، لتشمل دخول السوق والوصول إلى المعايير المنسقة أو المعترف بها بشكل متبادل، وأحكام تيسير التجارة لجعلها اتفاقيات سلسلة توريد حقيقية.

* وضع قواعد مشتركة ومحدثة تحكم الاستثمار في الاتجاهين: من الممكن أن يوفر نموذج جديد لاتفاقية التجارة الحرة المزيد من اليقين بشأن مسائل الاستثمار ذات الصلة، نظرا للزيادة المستمرة المتوقعة في تدفقات الاستثمار بين البلدين، ولا تعكس مواقف كلا المرشحين الرئاسيين بشأن الاستحواذ المقترح لشركة الفولاذ الامريكية من قبل شركة فولاذ نيبون تقييمًا دقيقًا وحذرا للمصلحة الوطنية للولايات المتحدة (14)، ومن المرجح أن تدعم الصفقة المقترحة النمو الاقتصادي والوظائف والابتكار في الولايات المتحدة دون تعريضها الأمن القومي للخطر بأي شكل من الأشكال، ورغم أنها لم تكن لتستثني هذه الصفقة من المراجعة، الا إنه ينبغي منح اليابان وضع "دولة أجنبية مستثناة" ("القائمة البيضاء") من لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة.

* السماح بتصدير صادرات جديدة من الغاز الطبيعي المسال الأمريكي إلى اليابان: في ضوء أهمية واردات الغاز الطبيعي المسال إلى اليابان كمصدر انتقالي للطاقة، حتى مع استمرارها في الاستثمار بكثافة في مصادر الطاقة المتجددة وإعادة بناء قدرتها في مجال الطاقة النووية، فانه يتوجب على الحكومة الأمريكية أن تفكر في إعفاء اليابان من الإيقاف المؤقت بشأن موافقات تصدير الغاز الطبيعي المسال الجديدة المعلن عنها من قبل الرئيس بايدن في يناير 2024. (15)

* تعميق التعاون في مجال التنمية على مستوى العالم: ينبغي أن تعتمد فرص تعميق التعاون التنموي بين الولايات المتحدة واليابان في السنوات المقبلة على الأساس القوي الذي تم إنشاؤه بالفعل بين الشركاء وتقييم الفرص الاستراتيجية للاستفادة من القطاع الخاص الياباني لتعزيز أولويات التعاون التنموي الرئيسية، ويمكن لليابان والولايات المتحدة مواصلة مواءمة جهودهما لتعزيز الأمن الصحي العالمي ونتائجه؛ وتعزيز شراكتهما في مجال التعاون في مجال الطاقة وقيادة الشباب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ والاستثمار في التنمية الاقتصادية المستدامة وفرص كسب العيش في أمريكا اللاتينية؛ وتوسيع الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات المتنقلة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بحيث تكون مفتوحة وآمنة ومأمونة ومتاحة للجميع، ويتعين على البلدين أيضا تعزيز عملهما من خلال الإطار الاقتصادي للرخاء بين منطقة المحيطين الهندي والهادئ (IPEF) والشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار (PGII) لحشد رأس المال العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية المستدامة، وتشكل هذه الجهود أهمية بالغة لتزويد دول العالم النامي ببدائل عالية الجودة لمبادرة الحزام والطريق الصينية.

* دعم توسيع مجموعة الدول السبع لتشمل أستراليا وكوريا الجنوبية: منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، برزت مجموعة الدول السبع باعتبارها المنتدى الدولي الرئيسي لدعم النظام الدولي القائم على القواعد الدولية، من دعم أوكرانيا إلى مكافحة الإكراه الاقتصادي الصيني، ولكن باعتبارها مؤسسة حوكمة عالمية متزايدة الأهمية، وربما المؤسسة الوحيدة الفعّالة، تحتاج عضويتها إلى التوسع لتشمل شركاء آخرين ذوي تفكير مماثل يتمتعون بالقيم والموارد اللازمة لدعم النظام الدولي القائم على القواعد الدولية، ويتعين على الولايات المتحدة واليابان أن تفكرا في توسيع مجموعة الدول السبع لتشمل أستراليا وكوريا الجنوبية، وهما ثاني أكبر ديمقراطيتين متقدمتين في العالم وشريكتين تتزايد أهميتهما في التعامل مع الاستجابات السياسية والاقتصادية العالمية،

وهذه ليست صدقة نظراً للتحديات التي تواجه البيئة الدولية اليوم، فقد حان الوقت لجلب أصوات إضافية تتمتع بقدرات هادفة ووجهات نظر متسقة إلى الطاولة.

* تعزيز تنسيق سياسة الأمن الاقتصادي من خلال حوار امن اقتصادي جديد بقيادة مجلس الأمن القومي الأمريكي وأمانة الأمن القومي اليابانية: أثبت المنتدى الاقتصادي 2+2، الذي تم إطلاقه في عام 2022، أنه منتدى مفيد لتنسيق الاستراتيجية الجيو- اقتصادية، ولكنه وحده غير كاف لدفع عملية صنع القرار المتوافقة في كلا البلدين، ونظراً للحساسية السياسية وتحديات التنسيق بشأن قضايا الأمن الاقتصادي والسياسة الصناعية، فانه ينبغي على واشنطن وطوكيو إنشاء آلية حوار جديدة، بقيادة البيت الأبيض وأمانة مجلس الوزراء، لتسهيل تنسيق السياسة الصناعية، وترويج التكنولوجيا، وضوابط التصدير، وسياسات الأمن الاقتصادي الأخرى.

خاتمة:

يختتم هذا التقرير بتحذير ويتمثل في انه على الرغم من قوة التحالف بين الولايات المتحدة واليابان اليوم، الا إن المؤلفين يشتركون في القلق بشأن مستقبله، فالانخفاض الكبير في السنوات الأخيرة في عدد الطلاب اليابانيين الذين يدرسون في الولايات المتحدة، والطلاب الأمريكيين الذين يدرسون في اليابان، يخاطر بتقويض أسس العلاقات الأمريكية اليابانية على المدى الطويل (16)، وينبغي على الحكومتين التركيز على إعادة بناء هذه العلاقات، والتي تمثل شريان الحياة للعلاقة عبر الحكومة والصناعة والمجتمع المدني، كما ينبغي كذلك أن تركز البرامج في كلا البلدين على التبادل الطلابي وتعزيز دور المرأة في العلاقة، ويظل المؤتمر الأمريكي الياباني للتبادل الثقافي والتعليمي (CULCON) بمثابة منتدى حيوي في هذا الصدد.

إن العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان تمر بلحظة من القوة التاريخية، حتى مع مواجهة البلدين لتحديات هائلة في النظام الدولي، والشراكة اليوم لم تكن قابلة للتصور تقريبا في وقت التقرير الأول للمؤلفين في عام 2000، ولم يكن هذا التطور حتميا فقد تم بناؤه من قبل أشخاص من جميع مناحي الحياة في كلا البلدين والذين يلتزمون بشدة بهذه العلاقة، ومن حسن حظ مؤلفي هذا التقرير أن يكونوا جزءًا من هذا الجهد الذي استمر لسنوات عديدة - وفي بعض الحالات لعقود، والمهمة الدائمة لكلا البلدين تتمثل في تنشئة أجيال جديدة من القادة الذين يدركون قيمة الشراكة بين البلدين والذين يشتركون في الالتزام باستدامتها.

عن المؤلفين:

* ريتشارد أرميتاج: أصبح ريتشارد إل أرميتاج رئيسًا لشركة أرميتاج إنترناشيونال في مارس 2005، وقبل ذلك شغل منصب نائب وزير الخارجية، بعد أن تم تثبيته من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي في 23 مارس 2001، وقبل ذلك كان رئيسًا لشركة أرميتاج أسوشيتس إل سي من مايو 1993 حتى مارس 2001 ، وفي الفترة من مارس 1992 حتى مايو 1993، قام السيد أرميتاج (بدرجة سفير) بتوجيه المساعدة الأمريكية إلى الدول المستقلة حديثًا في الاتحاد السوفيتي السابق، وفي الفترة من 1989 إلى 1992، شغل السيد أرميتاج مناصب دبلوماسية رئيسية كمفاوض رئاسي خاص لاتفاقية القواعد العسكرية الفلبينية ووسيط خاص للمياه في الشرق الأوسط.

ارسله الرئيس جورج إتش دبليو بوش كمبعوث خاص إلى العاهل الأردني الملك حسين خلال حرب الخليج عام 1991، وفي البنتاغون شغل منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي من يونيو 1983 إلى مايو 1989، وفي مايو/أيار 1975، جاء السيد أرميتاج إلى واشنطن كمستشار في البنتاغون، وعمل في طهران- إيران حتى نوفمبر/تشرين الثاني 1976، وبعد عامين من العمل في القطاع الخاص، تولى منصب المساعد الإداري للسيناتور روبرت دول من كانساس في عام 1978، وفي حملة ريغان عام 1980، كان السيد أرميتاج مستشاراً كبيراً للمجلس الاستشاري المؤقت للسياسة الخارجية، الذي قام بإعداد الرئيس المنتخب لقضايا السياسة الدولية الرئيسية التي تواجه الإدارة الجديدة، وفي الفترة من عام 1981 حتى يونيو/ حزيران 1983، شغل السيد أرميتاج منصب نائب مساعد وزير الدفاع لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ.

ولد السيد أرميتاج عام 1945، وتخرج عام 1967 من الأكاديمية البحرية الأمريكية، حيث تم تكليفه بحمل الراية في البحرية الأمريكية، وخدم في مدمرة متمركزة في فيتنام وأكمل بعد ذلك ثلاث جولات قتالية مع القوات النهرية/الاستشارية في فيتنام، وكان السيد أرميتاج يتقن اللغة الفيتنامية، وترك الخدمة الفعلية في عام 1973 وانضم إلى مكتب ملحق الدفاع الأمريكي في سايغون ، وقبل سقوط سايغون مباشرة، قام بتنظيم وقيادة عملية إزالة الأصول البحرية الفيتنامية والأفراد من البلاد، وقد حصل على العديد من الأوسمة العسكرية الأمريكية، وكذلك الأوسمة من حكومات تايلاند، جمهورية كوريا والبحرين وباكستان، وعينت جلالة ملكة نيوزيلندا السيد أرميتاج رفيقًا فخريًا لوسام الاستحقاق النيوزيلندي في 6 يونيو 2011، وفي 13 أكتوبر 2010، تم تعيينه رفيقًا فخريًا لوسام الاستحقاق الأسترالي،

وفي 15 ديسمبر 2005، حصل على وسام KBE وأصبح قائدًا فارسيًا لوسام القديس ميخائيل والقديس جورج.
منح رئيس رومانيا السيد أرميتاج أعلى وسام مدني في رومانيا، وسام نجمة رومانيا برتبة قائد، ويعمل السيد أرميتاج حاليًا في مجالس إدارات شركات كونكو فيليبس ومان تيك الدولية وترانسكو لتد ، وهو عضو في الأكاديمية الأمريكية للدبلوماسية، وقد حصل على وسام وزارة الدفاع للخدمة العامة المتميزة أربع مرات، ووسام وزير الدفاع للخدمة العامة المتميزة، وجائزة رئيس هيئة الأركان المشتركة للخدمة العامة المتميزة، والجائزة الرئاسية ووسام المواطنين، وجائزة الخدمة المتميزة من وزارة الخارجية، وجائزة الشرف المتميزة من وزارة الخارجية.
* جوزيف اس. ناي جونيور هو أستاذ الخدمة المتميزة بالجامعة، وهو العميد السابق لكلية كينيدي للعلوم الحكومية بجامعة هارفارد، وحصل على درجة البكالوريوس بامتياز مع مرتبة الشرف من جامعة برينستون، كما حصل على منحة رودس إلى جامعة أكسفورد، وحصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هارفارد، وشغل منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني، ونائب وكيل وزارة الخارجية للمساعدة الأمنية والعلوم والتكنولوجيا، وتشمل كتبه "قوى القيادة" (مطبعة جامعة أكسفورد، 2008)؛ مستقبل القوة (مطبعة الشؤون العامة، 2011)؛ القيادة الرئاسية وخلق العصر الأمريكي (مطبعة جامعة برينستون، 2013)؛ وهل انتهى القرن الأمريكي؟ (السياسة، 2015)، وهو زميل الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، والأكاديمية البريطانية، والأكاديمية الأمريكية للدبلوماسية، وفي استطلاع حديث لعلماء العلاقات الدولية، تم تصنيفه على أنه الباحث الأكثر تأثيرًا في السياسة الخارجية الأمريكية، وفي عام 2011، صنفته مجلة فورين بوليسي كواحد من أفضل 100 مفكر عالمي.

Endnotes:

1- Joseph S. Bermudez, Jr., Victor Cha, and Jennifer Jun, “Major Munitions Transfers from North Korea to Russia, Beyond Parallel, CSIS, February 28, 2024, https://beyondparallel.csis.org/major-munition s-transfers-from-north-korea-to-russia/.

2- Kelsey Hartigan, “Thinking about the Unthinkable: Five Nuclear Weapons Issues to Address in 2024,” Center for Strategic and International Studies, CSIS, Commentary, February 9, 2024, https://www.csis. org/analysis/thinking-about-unthinkable-five-nuclear-weapons-issues-address-2024.

3- Kaori Kaneko and Tim Kelly, “Japan Passes Economic Security Bill to Guard Sensitive Technology,” Reuters, May 11, 2022, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/japan-passes-economic-security-bill-guar d-sensitive-technology-2022-05-11/.

4- “Remarks by National Security Adviser Jake Sullivan on Renewing American Economic Leadership at the Brookings Institution,” The White House, April 27, 2023, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2023/04/27/remarks-by-national-security-advisor-jake-sullivan-on-renewing-american-economic-leadership-at-the-Brookings-institution/.

5- “Policy Speech by Prime Minister Kishida Fumio at the Indian Council of World Affairs,” Prime Minister’s Office of Japan, March 20, 2023, https://japan.kantei.go.jp/101_kishida/statement/202303/_00013.html.

6- Richard L. Armitage and Joseph S. Nye, The U.S.-Japan Alliance: Getting Asia Right through 2020 (Washington, DC: CSIS, February 2007), https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/ files/media/csis/pubs/070216_asia2020.pdf; Richard L. Armitage and Joseph S. Nye, The U.S.-Japan Alliance: Anchoring Stability in Asia (Washington, DC: CSIS, August 2012),

https://csis-website-prod. s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/120810_Armitage_USJapanAlliance_Web. pdf; Richard L. Armitage and Joseph S. Nye, More Important than Ever: Renewing the U.S.-Japan Alliance for the 21st Century (Washington, DC: CSIS, October 2018), https://csis-website-prod.s3.amazonaws. com/s3fs-public/publication/181011_MorethanEver.pdf; and Richard L. Armitage and Joseph S. Nye, The U.S.-Japan Alliance in 2020: An Equal Alliance with a Global Agenda (Washington, DC: CSIS, December 2020), https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/201204_Armitage_Nye_US_ Japan_Alliance_1.pdf.

7- "The United States and Japan: Advancing Toward a Mature Partnership," INSS Special Report, National Defense University Press, October 11, 2000, https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/ADA403599.pdf.

8- Armitage and Nye, The U.S.-Japan Alliance in 2020.

9- Japan Ministry of Defense, National Defense Strategy (Tokyo: Japan Ministry of Defense, December 2022), https://www.mod.go.jp/j/policy/agenda/guideline/strategy/pdf/strategy_en.pdf.

10- Christopher B. Johnstone and Jim Schoff, "A Vital Next Step for the U.S.-Japan Alliance: Command and Control Modernization," CSIS, Commentary, February 1, 2024, https://www.csis.org/analysis/vital-nex t-step-us-japan-alliance-command-and-control-modernization#:~:text=In%20addition%20to%20significant%20investments,direct%20all%20SDF%20joint%20operation.

11- "Treaty of Mutual Cooperation between Japan and the United States of America," Ministry of Foreign Affairs of Japan, January 19, 1960, https://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/q&a/ref/1.html.

12- "G7 Leaders' Statement on Economic Resilience and Economic Security," G7 2023 Hiroshima Summit, May 20, 2023,

https://www.mofa.go.jp/files/100506815.pdf. 13- Ilaria Mazzocco, “China’s Electric Vehicle Industry’s Internationalization,” congressional testimony, CSIS, August 21, 2023, https://www.csis.org/analysis/chinas-electric-vehicle-industrys-internationalization. 14- Gavin Bade and Brittany Gibson, “Trump Pledges to Block U.S. Steel Sale,” Politico, January 31, 2024, https://www.politico.com/news/2024/01/31/trump-us-steel-sale-00138910; and Josh Boak, “Biden Opposes Plan to Sell U.S. Steel to a Japanese Firm, Citing the Need for ‘American Steel Workers,’” Associated Press, March 14, 2024, https://apnews.com/article/biden-steel-nippon-kishida-merger-purchase-201b3d5719bcf77067cb81d181442afb. 15- “Statement from President Joe Biden on Decision to Pause Pending Approvals of Liquefied Natural Gas Exports,” The White House, January 26, 2024, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/ statements-releases/2024/01/26/statement-from-president-joe-biden-on-decision-to-pause-pending-approvals-of-liquefied-natural-gas-exports/. 16- Manabu Kame, “Once No. 1, Japan Topped by Vietnam and South Korea for Study in the US,” Nikkei Asia, August 6, 2021, https://asia.nikkei.com/Business/Education/Once-No.-1-Japan-topped-by-Vietnam-and-South-Korea-for-study-in-US.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية